

التي هي التي تقدم **مفتاح** لا يجوز صرف الماء عن الهل المملوك اذا كان عليه ربح
 الابا ذن صاحب الرعي لا يتم له على ضرر وللصحح الواردة في خصوصه
 يتق الله عن رجل ويعمل في ذلك بالمعروف ولا يضر اراخه الموت **مفتاح**
 المرجع في قضية الاحياء المقتضية لعدم الضرر والاعتناء ويختلف باختلاف
 ما يقصد منه فلا بد للسكن في الاماكن الحايطة ويجوز للزراعة مثل الرز
 والمساة وصلاحه للنباتات المقتضية للاولوية مطلقا اجزاء وان لم
 الملكية الا في اديهي في العر والسياء وهو ان يتخرج فيها ويجعل علامة
 من فضة حجارا وغيره خشباتا او جمع تراب او حط حطوطا وغيره ذلك
 ومنها ان يحفرها من غير حصول الى مخرج الماء وان يعمل في العاد ان لا يطرح
 لا يبلغ نالها اما لو بعد فليحيا ولا يجيز في العاد ان الظاهر كما قالوا لانه
 تسرع في الاحياء وهو مستف فيها ولو اهل الحيل الجاهل من طول الجوز
 الامام على حكم الامام في الحلية للغير من اسر تعطيل **مفتاح**
 يتسرع في الاحياء ان لا يكون عليه يد غيره من مسلم او مسلم ولو بالتحريم
 لا يكون حرم العاشر بل اخلا والباقي من الضرر المقتضى الاجماع وبلية
 بيان الحريم وهذا في ذلك الحريم تبع العاشر او يكون اولى واسبق من غيره من
 دور عمك حقيقة الامم الاول ويظهر الهانك في غير مستفد وان لا يهيب
 الشان عن مشعر العبادة كغيره ومنى والمشعر لما في تسوية اجابها من عقوبة
 الغرض مما فانه العبيد فيها وجوز الحق ما لا يضر منه ولا يؤدى الى الضيق
 وان لا يقطع امام الاصل ويجوز له نفسه او غيره كما قطع النبي الدون وما
 جفوت وحضر من الزبير كما حكي التبع لابل الصدقة وتم المحرمه في ابل

الجاهدين في سبيل الله لان ذلك يقيد اختصاصا فلا يجوز ربحه وليس ذلك احد
 من المسلمين سوى الامام اجزاء وللضاح الاقامة ورسوله ولو كان حرامه
 لصحة ذلك فالظن جواز ربحه **مفتاح** قيل للحرم للقرى ما جازها
 من اجل اجماع الناس ومنه من الجبل ومناخ الابل ومطرح الرياد والتمتاد
 وسائر ما يهد من مراعها وفي من عي الهام اشكال والدا ومطرح ترابها
 والرياد والكاسرة والشج وقامة المنزل وسيل المياه والمخيم في الصواب
 الذي يفتح فيه الباب ولو باذنه واروا نعطوا وسيسر الحاجة الى ذلك
 وقيل للحرم الامام لعدم دليل عليه بل لو اراد المحرم ان يبيع بماله بل يه
 اربوع من ماله تعلم مع ما يضر الحيطان كحفر بئر فيها ويشده فبالثبات
 في ابل البلدان اذ سبعا لثباتهم على الاحياء دهنه والاشهر والحايطة مطرح
 لانه لان الحاجة تمن اليه عند سقوطه والحرم الماء ما يطرح فيه ترابه ويشي
 على اية للاقتناع والاصلاح والتج ما بين زايه اخطائه وليس يعرفه
 عادة ولو بعد من كان في الاخبار منها حرم الحايطة من عقابها في حال الخلة
 في ما يطر الا من يقضى رسول الله ان لكل نخلة من املك من الارض مبلغ
 جدين من حرا يهاجر بعدها والباقي التي يستحقها من النسيب الابل ريعون ذرا
 في المزرع وغيره بالنواضع ستون على الشهر في ما للثري بالمفصلين في
 الصحيح ريعون ذرا عا حطاس من تفصيل في رواية يمتسون الا ان يكون
 الى وطن او الى الطريق فاقبل من ذلك الى خمسة وعشرين وقيل ما يحتاج اليه
 في الانقاع المقصود منها وهو الاخر فمنزل الروايات على ذلك وللمائة ذلك
 في ابل على الجوز وشمسية في الصلبة على المشهور عن عدم جواز الصناعات اخرى

الجاهل

Copyrighted material